نبذة عن القطاعات الاقتصادية

العقارات

آخر تحديث: مارس 2024

يتكون قطاع العقارات في مملكة البحرين من الأسواق السكنية والتجارية، وقد شهد نشاطًا متزايدًا مع ارتفاع ملموس في حجم المعاملات العقارية. كما بلغت القيمة المضافة الإجمالية للقطاع 743.6 مليون دينار بحريني، وحقق نموًا سنويًا بلغ 4.1% في عام 2023 مع استمرار سوق العقارات في المملكة في تحقيق التوسع والنمو.

743.6 مليون دينار بحريني
القيمة المضافة الإجمالية، 2023

%4.1
معدل النمو السنوي في القيمة المضافة الإجمالية، 2023

%5.4
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2023

%20.9
البحرنة
تصنف 7 من أصل 16 قطاعًا
الربع الثاني من عام 2023

38,673
إجمالي عدد الموظفين
تصنف 5 من أصل 16 قطاعًا
الربع الثاني من عام 2023

804 د.ب.
متوسط الأجور للبحرينيين

399 د.ب.
متوسط الأجور لغير البحرينيين
الربع الثاني من عام 2023

فرص القطاع والاتجاهات السائدة

01. تكنولوجيا العقارات

يخطو قطاع العقارات خطوات متسارعة في دمج التكنولوجيا الناشئة مثل الواقع الافتراضي، والواقع المعزز، وبرامج الدردشة. وتستخدم هذه التكنولوجيا المتطورة بهدف خلق تجارب شخصية للمشترين والمستثمرين، فضلًا عن تسهيل المعاملات، وتعزيز أبحاث وإدارة العقارات.

02. التركيز على الاستدامة

يتزايد الطلب على العقارات المستدامة بشكل ملموس في العالم، خاصة في ظل التنظيمات واللوائح المطبقة وزيادة الوعي البيئي. ويسعى المطورون إلى دمج خصائص كفاءة استخدام الطاقة والممارسات الصديقة للبيئة في مشاريعهم، في نفس الوقت الذي يتم فيه تطوير مجتمعات حضرية مستدامة.

03. إعادة استخدام العقارات الحالية

في ظل تزايد الاتجاه إلى الاستفادة من التكنولوجيا في مختلف القطاعات، تبرز الحاجة إلى إعادة استخدام العقارات غير المستغلة بالكامل. ويساعد تحويل هذه العقارات إلى مرافق متعددة الأغراض، مثل مساحات العمل المشتركة والمشاريع مختلطة الاستخدام، على جذب المستأجرين والمستثمرين، والمساهمة في بناء مشروع حضري مستدام.

04. البيوت الذكية مع إنترنت الأشياء

تقود تكنولوجيا العقارات مع إنترنت الأشياء مستقبل تكنولوجيا البيوت. ومن خلال استخدام إنترنت الأشياء، يمكن لملاك العقارات متابعة درجات حرارة المبنى، والتهوية، وتكييف الهواء، والإضاءة، ومكافحة الحريق، وتعزيز أمن المبنى من خلال هواتفهم وأجهزتهم النقالة.

المؤشرات الاقتصادية لقطاع العقارات

الحسابات الوطنية لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (IGA)، عام 2023

مساهمة قطاع العقارات والأعمال في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(%، عام 2023)

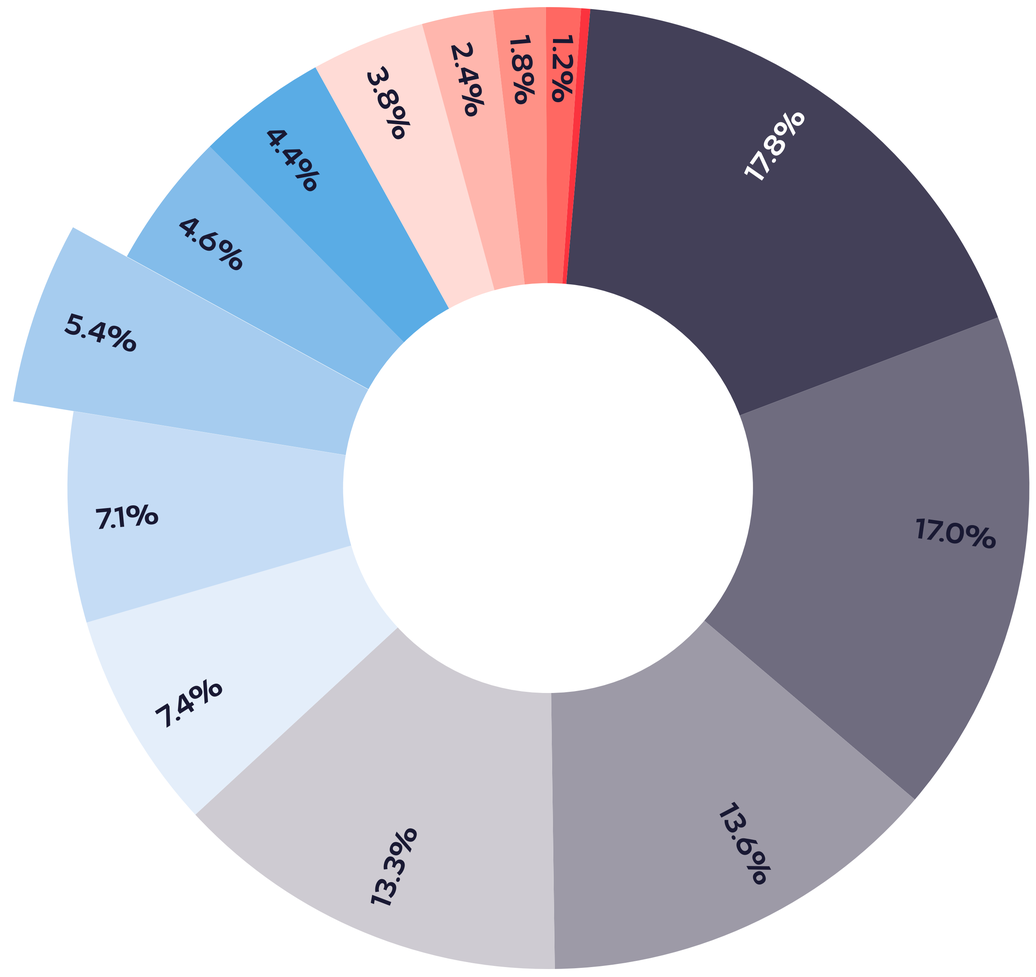

الخدمات المالية	%17.8	صافي الضرائب على المنتجات	%4.6
التعدين واستغلال المحاجر	%17.0	أنشطة التجارة	%4.4
الصناعة التحويلية	%13.6	أخرى[2]	%3.8
الخدمات الحكومية	%13.3	التعليم الخاص	%2.4
النقل والاتصالات	%7.4	الفنادق والمطاعم	%1.8
التشييد	%7.1	الرعاية الصحية الخاصة	%1.2
العقارات والأعمال	%5.4	الزراعة وصيد الأسماك	%0.3

قطاع العقارات والأعمال - القيمة المضافة الإجمالية[1]

(مليون دينار بحريني)

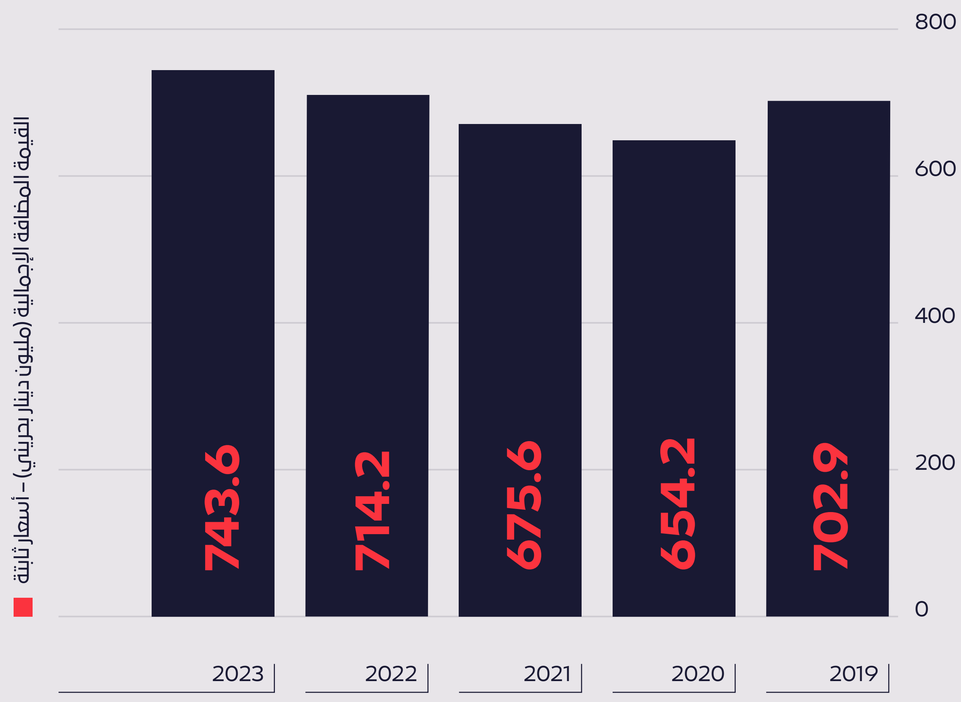

[1] القيمة المضافة الإجمالية هي مقياس لقيمة السلع والخدمات المنتجة في مجال أو صناعة أو قطاع من اقتصاد معين

[2] أخرى: تشمل الكهرباء والماء، الخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى، المؤسسات الخاصة غير الربحية، والأسر التي تضم أفرادًا عاملين

مؤسسات قطاع العقارات

هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) الربع الثاني من عام 2023 –مؤشرات سوق العمل البحريني (BLMI)

3,911

سجل تجاري نشط

%5.3

من إجمالي السجلات التجارية النشطة في البحرين

قطاع العقارات حسب حجم المؤسسة

(%، الربع الثاني من عام 2023)

متناهية الصغر	2,853	(% 73)
الصغيرة	943	(% 24)
المتوسطة	47	(% 1)
الكبيرة	68	(% 2)

قطاع العقارات - السجلات التجارية النشطة

(2019- الربع الثاني من عام 2023)

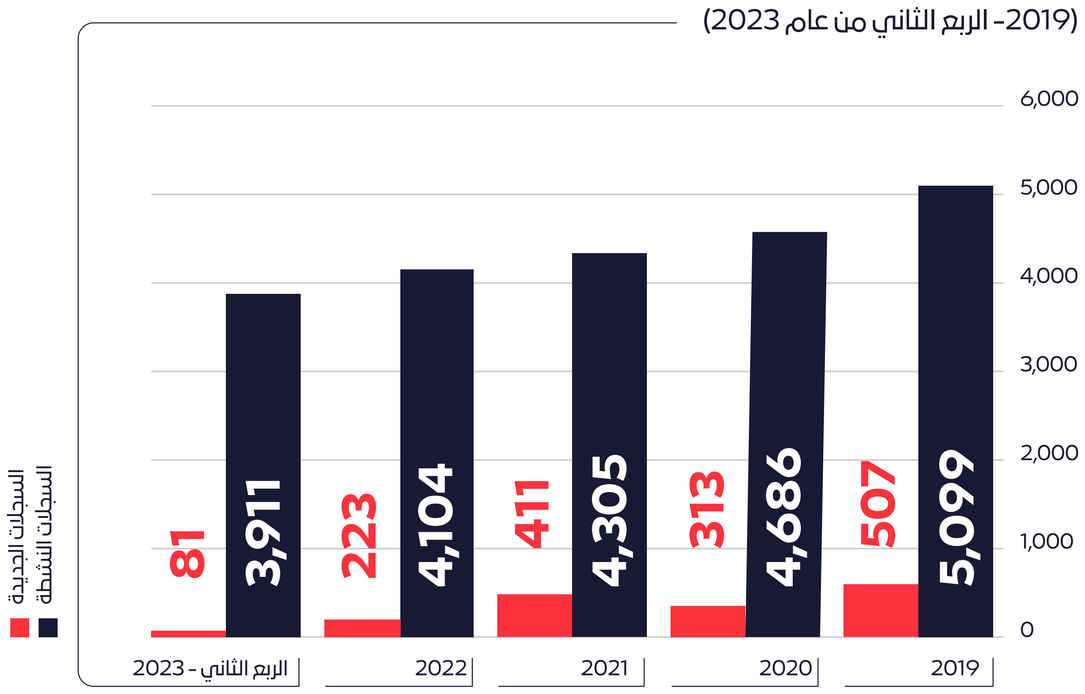

هذا القطاع يشتمل على الأنشطة العقارية ذات العقارات المملوكة أو المؤجرة، والأنشطة العقارية على أساس الرسوم أو العقود، وفق بيانات وزارة الصناعة والتجارة – التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC 4)

التوظيف بقطاع العقارات

هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) الربع الثاني من عام 2023 –مؤشرات سوق العمل البحريني (BLMI)

38,673
إجمالي عدد الموظفين

%6.8
(النسبة المئوية من إجمالي سوق العمل)

8,086
موظف بحريني

%20.9
(النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين البحرينيين في القطاع)

30,587
موظف غير بحريني

%79.1
(النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين غير البحرينيين في القطاع)

3,125
عدد الموظفات الإناث

4,961
عدد الموظفين الذكور

3,247
عدد الموظفات الإناث

27,340
عدد الموظفين الذكور

قطاع العقارات - الموظفون حسب الجنسية

(2019- الربع الثاني من عام 2023)

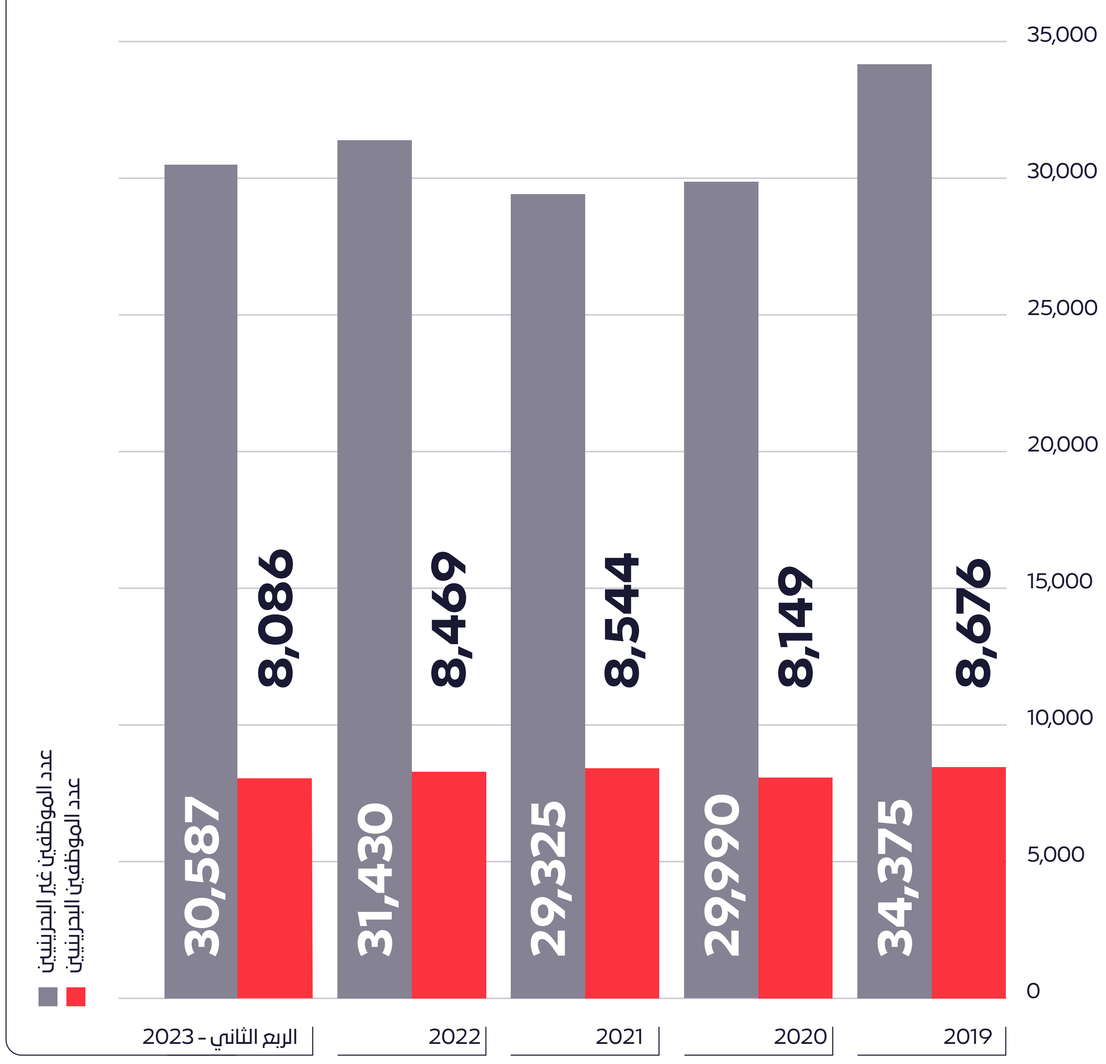

قطاع العقارات - متوسط الأجور حسب الجنسية

(دينار بحريني، 2019 - الربع الثاني من عام 2023)

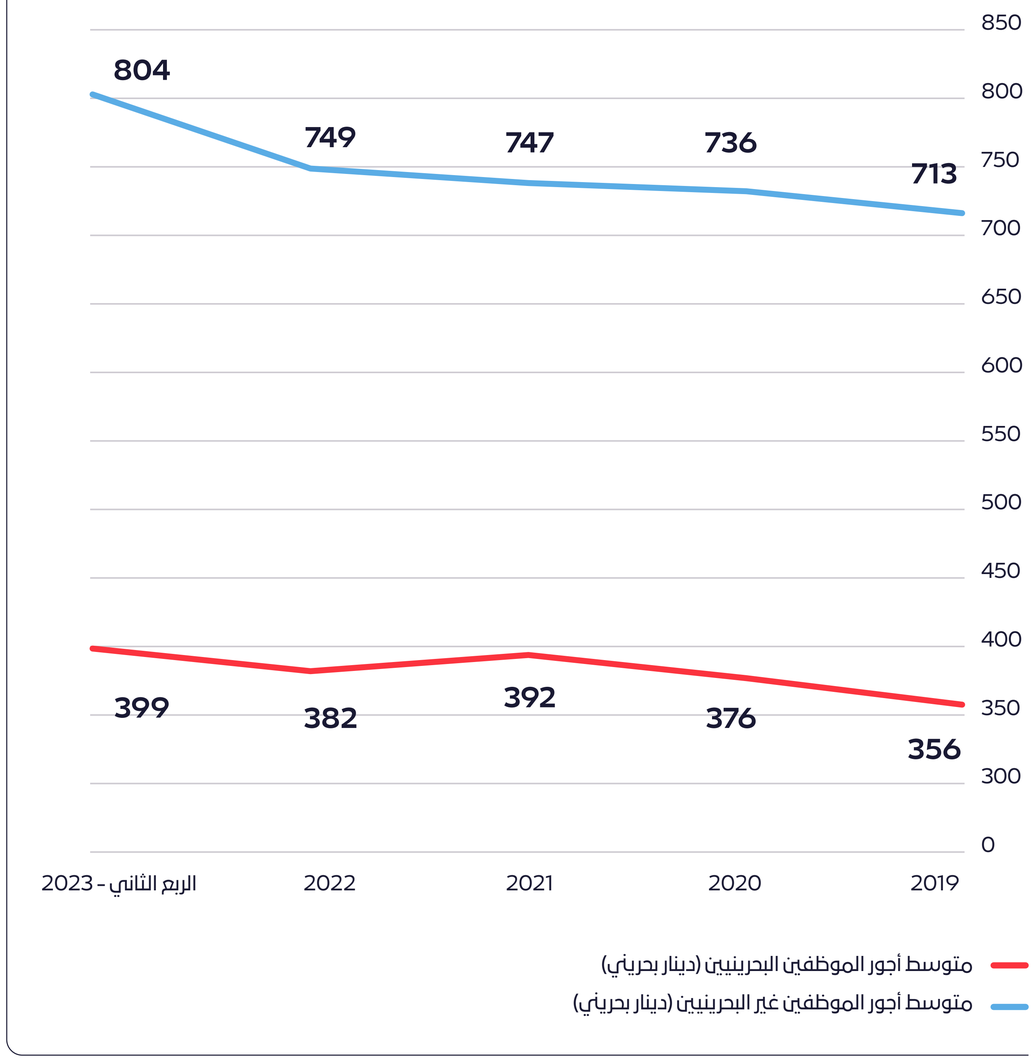

ملاحظة هامة:
تم إعداد هذا التقرير من قبل صندوق العمل (تمكين) باستخدام مصادر يعتقد أنها موثوقة ودقيقة، ولا تقدم تمكين أي تعهدات أو ضمانات من أي نوع سواء كانت صريحة أو ضمنية وذلك فيما يتعلق بدقة أو صلاحية أو موثوقية أو استيفاء أية معلومات أو بيانات تم الإشارة إليها في هذا التقرير